برنت يجد مكاناً جديداً فوق 70 دولاراً

خطة «أوبك+» بشأن الإمدادات تطغى على مخاوف التطعيمات

ارتفع النفط صوب 72 دولارا للبرميل، ليجري تداوله نحو أعلى مستوياته في عامين، إذ طغت خطة "أوبك+" بشأن الإمدادات وتعافي الطلب على المخاوف بشأن عدم انتظام نشاط التطعيمات ضد كوفيد19- عالميا.

ووفقا لـ"رويترز"، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها الثلاثاء إنهم ماضون في قيود الإمدادات المتفق عليها. وأظهر تقرير الإمدادات الأسبوعي أمس الأول، انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بأكثر من المتوقع الأسبوع الماضي.

وزاد خام برنت 33 سنتا بما يعادل 0.5 في المائة، إلى 71.64 دولار للبرميل بحلول الساعة 0812 بتوقيت جرينتش. وكان قد بلغ الخميس، أعلى مستوياته خلال الجلسة عند 71.99 دولار، وهو أعلى مستوياته منذ (مايو) 2019. وصعد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 22 سنتا أو 0.3 في المائة، إلى 69.03 دولار.

وقال ستيفن برينوك من "بي. في.إم" للسمسرة في النفط "بعد كثير من تضييع الوقت، يبدو أن برنت قد وجد مكانا جديدا فوق 70 دولارا". وأضاف "فصل الصيف واستئناف أنشطة اقتصادية عالميا من الأمور الإيجابية بالنسبة للطلب على النفط في النصف الثاني من العام".

وعلى أساس أسبوعي، ارتفع برنت بأكثر من 2.8 في المائة، بينما غرب تكساس الوسيط 4 في المائة.

وربح كلا العقدين نحو خمسة دولارات لكل منهما في الأسبوعين الماضيين وسط تفاؤل بأن الطلب العالمي على الوقود في تعاف من أوج الجائحة.

وقال محللو السلع الأساسية لدى "جيه.بي مورجان تشيس" في مذكرة "لا نزال نعد تعافي الطلب على النفط من نتائج التطعيمات إلى حد كبير".

وأشاروا إلى أن "أمريكا وأوروبا متقدمتان على نحو جيد في جهودهما للتطعيم، لكن بطء أنشطة طرح التطعيم في دول آسيوية متقدمة وناشئة على حد سواء يعني أنه لا تلوح في الأفق نهاية واضحة لقيود التباعد الاجتماعي في المنطقة".

وأصيب أكثر من 170 مليون شخص بالفيروس على مستوى العالم، في حين يقترب عدد الوفيات من 3.8 مليون، إذ لا تظهر أي بوادر نهاية قريبة لأسوأ أزمة صحية عالمية في قرن والتي تمضي في عامها الثاني.

إلى ذلك، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي إن امتثال روسيا لاتفاق "أوبك+" لإنتاج النفط اقترب من 100 في المائة، الشهر الماضي، وهو أعلى بكثير مما كان عليه في (أبريل).

«موديز»: لا تحديث على التصنيف الائتماني لتركيا

لم تجر وكالة "موديز" الدولية التصَنيف الائتماني أي تحديث على تصنيفها الائتماني لتركيا، ونظرتها المستقبلية لاقتصادها.

ونشرت الوكالة الدولية، بيانا على موقعها الإلكتروني الرسمي، أوضحت فيه أنه لا تحديث على التصنيف الائتماني لتركيا، ولا على النظرة المستقبلية لاقتصادها.

وذكرت أنها كانت قد أعلنت من قبل أن يوم الجمعة 4 يونيو الجاري سيكون موعدًا لتحديث التصنيف بشأن تركيا، موضحة أنه لم يطرأ أي تحديث على تصنيفها.

وأشارت إلى أن إعطاء تواريخ مسبقة بشأن تحديث التصنيف الائتماني لأي اقتصاد، والنظرة المستقبلية له قبل التقييمات السنوية، لا يعني بالضرورة إجراء التحديث بشكل قاطع.

وفي سبتمبر الماضي، كانت الوكالة نفسها قد خفضت التصنيف الائتماني لتركيا من "بي1" إلى "بي2"، مع نظرة مستقبلية "سلبية".

مصرف لبنان يبدأ بيع الدولار بسعر 12 ألف ليرة

رياض سلامه

أعلن مصرف لبنان (المركزي) رياض سلامه، أنه سيبدأ ببيع الدولار الأمريكي للبنوك والصرافين بسعر 12 ألف ليرة، عبر منصة إلكترونية، اعتبارا من 9 يونيو الجاري.

جاء ذلك في بيان صدر عن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة.

وأعطى المصرف المركزي البنوك والصرافين هامشا بمقدار 120 ليرة، بحيث تبيع الدولار للجمهور بسعر 12 ألفا و120 ليرة.

وطلب سلامة، في البيان، من الراغبين بشراء الدولار تسجيل جميع الطلبات على المنصة اعتبارا من 7 يونيو الجاري، لمدة يومين وحتى 9 يونيو.

واشترط الحاكم تسديد قيمة المبلغ المطلوب من الدولارات بالعملة اللبنانية نقدا عند تسجيل الطلب.

وقال سلامة في البيان "ستتم تسوية هذه العمليات الخميس 10 حزيران 2021، وتُدفع الدولارات الأمريكية لدى المصارف المراسلة حصراً".

وفي وقت سابق، أعلن المصرف المركزي أنه سيطلق في 9 يونيو، المنصة الإلكترونية "صيارفة" لتنظيم عمليات الصرافة بمشاركة البنوك والصرافين، فور حصوله على موافقة وزير المالية غازي وزني بهذا الشأن.

وعبر المنصة، سيقوم مصرف لبنان بالتدخل عند اللزوم لضبط التقلبات في أسعار سوق الصرف، مع الإشارة إلى أن سعر الدولار تحدده حركة السوق التي ستكون مفتوحة أمام الأفراد والمؤسسات.

وبموجب التعليمات الجديدة، يحدد سعر الصرف وفق العرض والطلب، ضمن ضوابط من البنك المركزي، ما يعني تعويم جزئي للعملة المحلية.

غير أن حاكم مصرف لبنان لم يورد صراحة إن كان بيع المصرف للدولار عبر المنصة الإلكترونية وفقا لأسعار السوق هو تعويم لليرة. ويسعى المصرف من خلال المنصة إلى وضع حد لانهيار قيمة العملة المحلية.

ومنذ أكتوبر 2019، تدهور سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار من 1515 ليرة إلى 13 ألفا و100 ليرة للدولار الواحد.

ومنذ عام ونصف، تعصف بلبنان أزمة اقتصادية غير مسبوقة، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وشح في المواد الأساسية كالأدوية والمحروقات، فضلا عن غلاء قياسي في أسعار السلع الغذائية.

السودان يستهدف تصفية معظم ديونه بنهاية يوليو

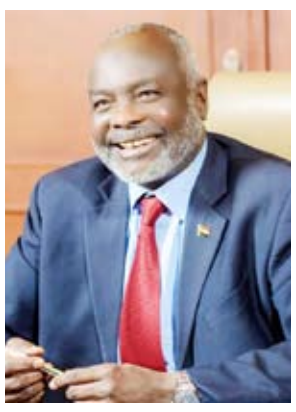

جبريل إبراهيم

كشف وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم، أن بلاده تسعى إلى تصفية "جزء كبير" من دينها الخارجي البالغ 60 مليار دولار بنهاية يوليو المقبل.

وقال إبراهيم: "من المرجح أن تسوي الحكومة متأخراتها رسميا مع صندوق النقد الدولي بحلول 1 يوليو، لتحقيق شرط رئيسي وهو تخفيف الديون قبل اجتماع نادي باريس (مجموعة من الدول الدائنة) الشهر المقبل".

وأضاف، في مقابلة أجرتها معه وكالة بلومبيرغ الأمريكية، أنه قد تتم تصفية ما بين 70 إلى 90 بالمئة من الدين الواقع على السودان.

وأشار إلى أن ما بين 7 إلى 10 بالمئة من الدين المتبقي كان تجاريا، "وقد لا يكون فوريا".

وفي مايو الماضي، قال رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، إن بلاده ستصل إلى إعفاء من ديون بنحو 45 مليار دولار، نهاية يونيو (الجاري).

وأعلنت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، في يناير الماضي، أن جهود إعفاء السودان من الديون تحظى بدعم قوي من الدول الأعضاء في الصندوق.

واستعاد السودان بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الدولية والتحويلات النقدية العابرة للحدود، بعد رفع اسمه من قائمة "الدول الراعية للإرهاب" الأمريكية نهاية العام الماضي.

ويعاني السودان أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، بجانب تدهور مستمر في عملته الوطنية وارتفاع مطرد في معدلات التضخم أثر على المعدل العام للأسعار السلع.

65 اتفاقية بين روسيا وقطر خلال منتدى بطرسبرغ الاقتصادي

وقعت روسيا وقطر أكثر من 65 اتفاقية تعاون تغطي مختلف المجالات، وذلك في إطار أعمال منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي.

وأعلن عن توقيع الاتفاقيات وزير التجارة والصناعة القطري علي أحمد الكواري في إحدى جلسات الحوار التي عقدت في إطار أعمال المنتدى، بحسب ما أوردته قناة "آر. تي.عربية" الروسية اليوم السبت.

ووفقاً للوزير القطري، تم توقيع اتفاقيات تغطي مختلف المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا والتمويل والرياضة والبنية التحتية والزراعة.

وأشار الكواري إلى أن حجم الاستثمارات القطرية في الاقتصاد الروسي بلغت حتى الآن 15 مليار دولار (استثمارات متراكمة خلال السنوات الماضية).

وقال: "فيما يتعلق بالاستثمارات، فإن قطر هي الشريك الدولي الأكبر لروسيا".

وانطلقت أعمال منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي الذي يُعقد حضورياً، مع مراعاة إجراءات الوقاية الصحية، وباستخدام تقنيات رقمية حديثة. ويختتم المؤتمر فعالياته. وتشارك دولة قطر في المنتدى كضيف شرف، ويبلغ عدد المشاركين هذا العام حوالي 5000.

انتعاش تصدير الرقائق الإلكترونية يرفع توقعات النمو في تايوان

رفعت تايوان توقعاتها بشأن معدلات النمو خلال العام الجاري، في ظل انتعاش تصدير الرقائق الإلكترونية، وعلى الرغم من المخاوف الناجمة عن ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا في البلاد أخيرا.

ورفعت الحكومة التايوانية، تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.46 في المائة بالنسبة إلى العام الجاري مقابل 4.64 في المائة في تقديرات سابقة.

كما رفعت تايبيه تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول إلى 8.92 في المائة، وهي أسرع وتيرة نمو خلال عشرة أعوام، مقابل 8.61 في المائة في تقديرات سابقة.

وذكرت وكالة "بلومبيرج" للأنباء أن المستقبل المشرق هذا العام يتوقف على قدرة تايوان على مواصلة تشغيل المصانع بكامل طاقتها على الرغم من تفشي جائحة كورونا، وإجراءات السيطرة غير الصارمة التي تفرضها منذ منتصف (مايو) الماضي.

ونقلت "بلومبيرج" عن أنجيلا هسيه الخبيرة الاقتصادية في بنك باركليز في سنغافورة قولها في رسالة قبل إعلان التقرير الحكومي بشأن الناتج المحلي الإجمالي "إذا ما أمكنت السيطرة على وضع كوفيد بحلول نهاية (يونيو)، فإن الدفعة الاقتصادية ستتركز على الأرجح على قطاع الخدمات"، مضيفة أنه "من النقاط المهمة للغاية، إمكانية استمرار عمل أنشطة التصنيع دون انقطاع".

تشمل قروضا وتمويلات فرنسية بـ81.2 مليون يورو

تونس وفرنسا توقعان 7 اتفاقيات للتعاون الاقتصادي

أعلن رئيس الحكومة التّونسية هشام مشيشي، أن حكومته وقعت 7 اتفاقيات تعاون مع الحكومة الفرنسية، في مجالات الزراعة والتجارة والموارد المائية والموانئ والتكنولوجيا.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده مشيشي مع نظيره الفرنسي جان كاستكس، في ختام اجتماع للمجلس الأعلى للتعاون التونسي الفرنسي، عقد في العاصمة تونس على مدى يومين.

وقال مشيشي إن ثلاثا من الاتفاقيات تتعلق بقروض وتمويلات فرنسية بقيمة 81.2 مليون يورو (حوالي 98.5 مليون دولار).

وأوضح أن إحدى الاتفاقيات الثلاث بخصوص قرض قيمته 41 مليون يورو لصالح ديوان البحرية التونسي وسيخصص لتطوير 6 موانئ تونسية.

وأضاف أن الاتفاقية الثانية تتعلق بقرض آخر قيمته 40 مليون يورو، لتعزيز قدرة السلطات التونسية في مواجهة الكوارث الطبيعية، على مدى خمس سنوات (2021-2026)، خصوصا مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية.

وتتعلق الاتفاقية الثالثة بشراكة تونسية فرنسية قيمتها 202 ألف يورو، لرفع كفاءة محطتي تحلية لمياه البحر بجربة (جنوب).

والاتفاقيات الأربع الأخرى للتعاون في مجالات التّجارة وتنمية الصّادرات، والمجال الرّقمي والاتصالات، والزراعة، وفقا لرئيس الوزراء التونسي.

وقال كاستكس في المؤتمر الصحفي إن "الاتفاقيات الموقعة امتداد للعلاقات الراسخة والعميقة بين تونس وفرنسا".

وكشف رئيس الوزراء الفرنسي عن مشروع إقامة جامعة فرانكفونية في تونس "ستكون مشعة في مجالها المتوسطي والإفريقي".

وأكد كاستكس أن بلاده "لن تتراجع في دعم تونس للتقدم في مسارها الديمقراطي".

وزراء مالية الـ G7 يتطلعون لاتفاق «تاريخي» بشأن ضريبة شركات التكنولوجيا

يأمل وزراء المال في مجموعة السبع إعلان التوصل إلى اتفاق "تاريخي" حول الضريبة العالمية الدنيا على أرباح الشركات وتوزيع العائدات الضريبية بشكل أفضل للشركات المتعددة الجنسيات، خصوصاً المجموعات الرقمية العملاقة، بعد اجتماع يستمرّ يومين في لندن.

قال الوزير الفرنسي برونو لومير أمام بعض الصحافيين على هامش اجتماع هو الأول حضورياً منذ بدء تفشي وباء كوفيد19-، "إذا توصلنا إلى اتفاق)، سيشكل ذلك تقدماً تاريخياً".

وكان وزير المالية البريطاني ريشي سوناك الذي تتولى بلاده حاليا رئاسة مجموعة السبع، اعتبر أن المجموعة أجرت "مفاوضات مثمرة حول إصلاح نظام الضرائب العالمي" و"تحديات الاقتصاد الرقمي".

وتستفيد الدول الصناعية السبع الكبرى (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة) من عودة الاهتمام الأميركي بالمسألة منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، وتريد التوصل إلى إصلاح عالمي للضريبة على الشركات انطلاقًا من روحية الأعمال المنجزة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يستهدف الإصلاح شركات التكنولوجيا الكبرى التي تدفع ضرائب زهيدة رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها وتصل قيمتها إلى عشرات مليارات وحتى مئات مليارات الدولارات، عبر إنشاء مقراتها في دول حيث معدّل الضريبة على الشركات منخفض أو حتى منعدم.

سنغافورة: تزايد استخدام المعادن الصناعية للتحوط ضد معدلات التضخم

ذكر بنك الاستثمار "بنك أوف سنغافورة" التابع لمجموعة "أوفر سيز تشاينيز بنكنج كورب (أو.سي.بي.سي) أنه يفضل استخدام المعادن الصناعية على الذهب كوسيلة للتحوط ضد معدلات التضخم.

وقال سيم موه سيونج المحلل الاقتصادي في تقرير صادر عن البنك إن المعادن الصناعية مثل النفط والنحاس تقدم قيمة إيجابية وهو ما يزيد من جاذبيتها كوسيلة للتحوط ضد التضخم، مقارنة بالسلع التي لا تعطي عائدا مثل الذهب.

ويتوقع البنك أن يكون متوسط سعر الذهب خلال العام الحالي في حدود 1800 دولار للأوقية في حين يمكن أن يستمر ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأمريكية حتى نهاية العام مع تزايد مخاطر اتجاه مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي نحو تشديد السياسة النقدية.

وأشارت وكالة "بلومبيرج" للأنباء إلى احتمال استفادة أسعار الفضة من زيادة الطلب على المعادن الصناعية في قطاعات مثل السيارات والطاقة الشمسية والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات مع تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. مع اعتبار الفضة معدنا ثمينا بشكل أساسي فإنها ستظل مرتبطة بالذهب، وبالتالي من المحتمل أن يؤثر التراجع المتوقع لأسعار الذهب في أسعار الفضة.